ورقة علمية

تأثيرات معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على الاقتصار الإسرائيلي 2023-2024

د. عبد اللّه الغزاوي

آب/ أغسطس 2024

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة 2

أولاً: تكلفة الحرب 3

ثانياً: تراجع التصنيف الائتماني وتدهور الشيكل 7

ثالثاً: انهيار الشركات والمشاريع 10

رابعاً: تدهور الظروف المعيشية 15

خامساً: انكماش سوق العمل 17

سادساً: معاناة قطاع البناء 18

سابعاً: تضرّر قطاع الزراعة 20

ثامناً: تراجع إنتاج الغاز 22

تاسعاً: أزمة قطاع التكنولوجيا 24

عاشراً: توقف الشحن البحري 27

حادي عشر: انهيار السياحة 29

خاتمة 31

الهوامش 32

تأثيرات معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

على الاقتصاد الإسرائيلي 2023-2024

د. عبد الله الغزاوي

مقدمة:

أثَّر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ بدايته في 2023/10/7 وحتى انقضاء ما يزيد عن عشرة أشهر عليه، على جميع مجالات حياة الإسرائيليين؛ السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وجاء التأثير مفصلياً وأساسياً لأنه ترك بصمته في مختلف جوانبها.

مع العلم أنه حين اندلع هذا العدوان، لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي في حالة نموّ وازدهار، بسبب تأثره بالانقلاب القضائي الذي كانت حكومة اليمين بصدد تنفيذه، وما أسفر عنه من احتجاجات جماهيرية، وقرارات من قِبل الشركات الكبرى التي آثرت الانسحاب من دولة الاحتلال، عقب انخفاض تصنيفها وفق المؤشرات العالمية، وتأثّر عملة الشيكل، مما جعل من تبعات العدوان على غزة فرصة لصبّ المزيد من الزيت على نار هذا التراجع الحاصل في مسيرة الاقتصاد الإسرائيلي.

جاء تأثير الحرب سريعاً، إذ بدا أن النموّ في طريقه للتوقف، بجانب مظاهر التراجع والكساد، وخسارة الفرد الإسرائيلي من دخله، مقابل ازدياد معدلات البطالة، ووضع المنظومة الاقتصادية الإسرائيلية في حالة من الاضطراب والتوتر، مما أثّر سلباً على قطاعاتها الأكثر حساسية، مثل: السياحة، والاستثمار، والصناعة، والزراعة، والتشييد والبناء، مما يعني أن المقاومة كبّدت الإسرائيليين أثماناً اقتصادية باهظة، وأن التدهور في الاقتصاد بدأ من اليوم الأول للحرب، التي كلّفته مليارات طائلة، وما زالت مستمرة حتى شهرها العاشر.

هذه الورقة العلمية ستعالج مختلف الآثار الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من خلال تتبّعها، يوماً بيوم، والحديث بلغة الأرقام عن أهم ما تركته من تبعات على الجوانب المعيشية والاستثمارية والمصرفية، وباقي المسائل الاقتصادية.

أولاً: تكلفة الحرب:

اهتمت المحافل الاقتصادية الإسرائيلية بإعداد تقديرات رقمية إحصائية لتكلفة الحرب على غزة، سواء من حيث تكاليفها المباشرة، من الأسلحة والذخيرة واستدعاء قوات الاحتياط، أم غير المباشرة، عبر إجلاء المستوطنين من الشمال والجنوب، والضرر اللاحق بالإنتاج، وانكماش الناتج المحلي في الأشهر الأولى للحرب،[1] ولذلك من الطبيعي أن نجد جملة من التقديرات التي تبدو متباينة وفقاً لكل تقدير على حدة، ولا يخفي الإسرائيليون قلقهم من اضطرارهم لاستيعاب ما يصفونها بـ"التكاليف الفلكية" في السنوات القادمة للحرب على غزة.

وبحسب تقدير أولي لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (Central Bureau of Statistics (CBS، فما يزال الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من سنة 2024 أقل بنسبة 1.4% مقارنة بالربع المقابل من سنة 2023، كما أن مستوى الاستهلاك الخاص ما يزال منخفضاً نسبياً مقارنة بالأيام التي سبقت الحرب، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1%، وما زالت مستويات الاستهلاك والاستثمار في الأصول الثابتة منخفضة مقارنة بالأيام التي سبقت الحرب.[2]

وفيما رجّح محافظ "بنك إسرائيل"، أمير يارون Amir Yaron، أواخر أيار/ مايو 2024، أن تصل تكلفة الحرب على غزة 250 مليار شيكل، ما يزيد عن 60 مليار دولار، فقد حذَّر أنه لا يمكن إعطاء شيك مفتوح للإنفاق الأمني والعسكري، لأن "التكاليف الأمنية والمدنية للحرب بلغت مئات مليارات من الشوكل، وهذا عبء ثقيل".[3]

وأعلن الجنرال جيل بنحاس Gil Pinchas، المستشار المالي لرئيس أركان الجيش، ورئيس دائرة الموازنة في وزارة الحرب، في 2024/7/7، أن تكلفة الحرب ستصل في نهاية 2024 إلى 135 مليار شيكل (نحو 36 مليار دولار)، بشرط ألا تندلع حرب إقليمية ضدّ حزب الله وإيران، وأشار إلى أن ثلث المبلغ (45 مليار شيكل)، سيذهب لصيانة الجيش الاحتياطي والنظامي.[4]

وأكّد سيفر بلوتسكر Sever Plocker، الخبير الاقتصادي الإسرائيلي الأشهر، أنّ حصة الدفاع في الناتج المحلي الإسرائيلي انخفضت إلى 4.4% في الربع الرابع من سنة 2023، بينما ستتضاعف حصتها في سنة 2024 إلى 9%، بالإضافة إلى 80–90 مليار شيكل (نحو 21–24 مليار دولار) سيتعين على الاقتصاد الإسرائيلي تلبيته في السنوات القادمة، مما يعني أن "إسرائيل" تعيش كابوساً اقتصادياً. ويوصي بلوكستر بالمحافظة على ميزانية أمنية عند مستوى 7% من الناتج المحلي. وبحسب تقديرات خبراء الاقتصاد في وزارة المالية، فإنه سيكون من الضروري الطلب من الولايات المتحدة زيادة المساعدات الدفاعية السنوية المضمونة من 3.5 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار.[5]

لقد ألحق العدوان على غزة أضراراً جسيمة باقتصاد الاحتلال، وكأنه سقط على اقتصاد كان محترقاً بالفعل بدرجة أو بأخرى في الأشهر التسعة التي سبقته بسبب الإجراءات الاقتصادية المختلفة، وعواقب الانقلاب القانوني، وتمثل ذلك في الحاجة لتجنيد مئات الآلاف من جنود الاحتياط في غضون يوم واحد، وإجلاء مئات الآلاف من المستوطنين خلال أيام من منازلهم في النقب الغربي والحدود اللبنانية، وتعطيل العمل في الاقتصاد، والتسبب في إغلاق أماكن العمل، وخنق نشاط صناعات بأكملها، بما فيها السياحة والمطاعم والترفيه.

وبحسب تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية، فقد وصلت الأضرار على الاقتصاد الإسرائيلي إلى عشرات مليارات الشواكل خلال أسابيع قليلة من الحرب، مما اضطر الحكومة على صياغة خطط طوارئ لمساعدة الاقتصاد، وزيادة ميزانية الجيش، وكل ذلك يعني أن تكلفة الحرب سوف تثقل كاهل الإسرائيليين لأعوام عديدة.

وكشفت الشهور الستة الأولى من حرب غزةعن بيانات لافتة، نشرتها عدد من الوزارات الإسرائيلية، ومنها: المالية، والحرب، وسلطة الضرائب، والتأمين الوطني، و"بنك إسرائيل المركزي"، جاء فيها أن كلفة الحرب بلغت 270 مليار شيكل (نحو 72 مليار دولار)، وتمّ إضافة 30 مليار شيكل (نحو 8 مليارات دولار) لميزانية الجيش (إجمالي 99 مليار شيكل أي نحو 26 مليار دولار)، فيما بلغ تكلفة اليوم الواحد من الحرب 250 مليون شيكل (نحو 67 مليون دولار)، وخلال العملية البرية قفزت الكلفة إلى مليار

شيكل (نحو 266 مليون دولار) في اليوم الواحد، حتى بلغ العجز في ميزانية الدولة ما نسبته 6.6%، وارتفعت الديون المتراكمة على الدولة بسبب الحرب من 59% من الناتج القومي إلى 62%.[6]

ومع مرور الوقت، يتضح أنّ حرب غزة لها تكلفة اقتصادية قياسية على الاحتلال يجعلها "الحرب الأعلى كلفة" في تاريخه، وتشمل الميزانية القتالية للجيش، والمساعدات الواسعة للاقتصاد في جميع المجالات، مما يجعل الإسرائيليين أمام عقد اقتصادي ضائع كما حدث بعد حرب 1973 حتى سنة 1985.[7]

تتركز أبرز خسائر الاقتصاد الإسرائيلي بسبب الحرب في كلفتها اليومية، والانكماش في النمو الاقتصادي، وارتفاع عجز الموازنة، وتراجع عائدات الضرائب، وازدياد حالة عدم اليقين في الاقتصاد الإسرائيلي، في ظلّ وضع أمني لم تشهده "إسرائيل" منذ زمن طويل.[8] وقد حذَّر 300 من كبار الخبراء الإسرائيليين في 2023/10/30 من مرور الاقتصاد الإسرائيلي بمرحلة صعبة، مما يستوجب إجراءات فورية لمنع وقوع مزيد من الأضرار، واتَّهموا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu ووزير المالية بيتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich بعدم استيعاب حجم الأزمة التي يواجهها الاقتصاد، ودعوهما للتصرف بطريقة مختلفة.[9]

بنيامين نتنياهو

بيتسلئيل سموتريتش

وبلغة الأرقام، تبلغ تكلفة عشرات آلاف الجنود يومياً 600 مليون شيكل (164.11 مليون دولار)، وتستمر "إسرائيل" بدفع 300 شيكل (82 دولاراً) يومياً حتى نهاية 2024 لكل جندي احتياط، وهذه المدفوعات وحدها وصلت مع بداية سنة 2024 إلى نحو 9 مليارات شيكل (2.46 مليار دولار).[10]

لعل من الأهمية بمكان تقديم تفسيرات اقتصادية مبسّطة للأرقام الواردة، وهي تعني أنه مع دخول الحرب على غزة شهرها العاشر، فإن استمرار حالة عدم اليقين يهدد تعافي اقتصاد الاحتلال، على الرغم

من أنه بدأ في النمو مرة أخرى في الربع الأول من سنة 2024، لكن طريقه نحو التعافي الكامل ستصطدم بجملة من التحديات والعقبات، وتخوفات من استمرار الانكماش كما حصل في الستة شهور الأولى من الحرب، الربع الأخير من 2023، والربع الأول من 2024.

ليس ذلك فحسب، بل إن استمرار معدل البطالة في الانخفاض بشكل مطَّرد بسبب الحرب يزيد من أزمة اقتصاد الاحتلال، وما زال إنتاج الأعمال في الربع الأول من 2024 أقل بنسبة 5.5% عن مستواه قبل اندلاعها، وطالما استمر القتال في الجبهتين الشمالية والجنوبية، فإن المطالب المحلية ستواجه صعوبة في النمو بمرور الوقت، وفقاً لمعدلها المحتمل.

كما أن استمرار ضعف الصادرات وتراجعها في الربع الأول من 2024 بعد انكماشها بشكل حاد في الربع الرابع من 2023، وهي الآن أقل بنسبة 9% عن مستواها عشية الحرب، يشكل أخباراً سيئة لاقتصاد الاحتلال، ويبدو أن هذ الضعف ينبع جزئياً من تدهور علاقاته التجارية مع الخارج تأثراً بأحداث الحرب.[11]

أما الاستثمار الإسرائيلي في الأصول الثابتة فيبدو أقل بكثير مقارنة بمستواه قبل الحرب، حيث انخفض الاستثمار في قطاعَي البناء والعقارات بنسبة 27% بسبب محدودية العرض الناتج عن نقص العمال، والضرر الذي لحق بسلسلة التوريد.

وطالما استمرت التوترات الأمنية والحرب، فإن صناعة العقارات ستواجه صعوبة في العودة إلى النشاط الكامل، كما ما يزال الاستثمار في قطاعات الاقتصاد، الضروري لتوسيع الطاقة الإنتاجية، أقل بنسبة 8% من مستواه الذي سبق الحرب، ومن المرجح أن يتأثر سلباً بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين.[12]

في الوقت ذاته، فقد ارتفعت علاوة المخاطرة على الاقتصاد الإسرائيلي خلال شهور الحرب التسعة، وما زالت عند مستوى مرتفع على خلفية الأزمة الجيو–سياسية، وقد لا تعكس هذه الزيادة خطر تفاقم الحرب فحسب، بل قد تعكس أيضاً خطراً متزايداً يتمثل في تحقيق سيناريو عزلة "إسرائيل" في الساحة الدولية، لأن نمو الاستثمار في قطاعات الاقتصاد ونمو الصادرات يعتمد بشكل خاص على الحد من هذه المخاطر، وعلى تشكيل أفق سياسي أمني إيجابي.

ومع تفاقم عجز الموازنة، يبدو في هذه المرحلة أن نمو الاقتصاد الإسرائيلي قد تراجع، وفي سنة 2024 سيكون صفراً، وهو معدل يعني انكماش الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث تؤثر علاوة المخاطر العالية للاقتصاد على السياسة النقدية، وطالما ظلّ مستوى عدم اليقين الجيو–سياسي مرتفعاً للحفاظ على استقرار الأسواق المالية، فيبدو أن "بنك إسرائيل" سيمتنع عن المزيد من التخفيض في سعر الفائدة.

الاستنتاج الأهم في هذه الأرقام وتفسيراتها أنّ العدوان على غزة فرض تغييراً بنيوياً في ميزانية الاقتصاد الإسرائيلي بسبب ضرورة الزيادة الدائمة في ميزانية الحرب، بجانب ضرورة استعادة مناطق الصراع، وتحسين مستوى الخدمات المدنية التي تشهد مستوى منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة.

ثانياً: تراجع التصنيف الائتماني وتدهور الشيكل:

خفّض صندوق النقد الدولي في نيسان/ أبريل 2024 توقعاته للنمو الإسرائيلي إلى 1.6% فقط هذه السنة، مقارنة بتوقعات سابقة بلغت 3.1%، في ظلّ التقلبات العالية والشديدة، وحالة عدم اليقين بشأن استمرار الحرب.[13] وكانت وكالة موديز Moody's قد خفّضت في شهر شباط/ فبراير 2024

التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال إلى آي 2 (A2) مع نظرة مستقبلية سلبية، كما توقعت ارتفاع أعباء الدَّين عن توقعات ما قبل الحرب على غزة.[14] وفي نيسان/ أبريل 2024، أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز Standard & Poor's (S&P) للتصنيف الائتماني تخفيض تصنيف دولة الاحتلال درجة واحدة من آي آي- (AA-) إلى آي + (A+)، وتوقعت أن يتسع العجز الحكومي العام إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024.[15]

تعني هذه المعطيات أن المستثمرين سيصبحون أكثر حذراً في التوجّه نحو البيئة الاقتصادية لدولة الاحتلال، وقد يضعون أسعار فائدة أعلى لمواجهة المخاطر التي رسمتها هذه التصنيفات السلبية تجاه اقتصادها، مما استدعى غضباً إسرائيلياً دفع الحكومة لتوجيه "توبيخ" قوي لهذه الوكالات، وبشكل غير عادي،[16] وتشكيكاً في الهدف من وراء هذه التصنيفات المتراجعة.

وقد تسبّب خفض التصنيف بسبب الحرب على غزة في رفع تكاليف الاقتراض على الاحتلال، وتقليص الميزانية، وزيادة الضرائب لإبقاء عجز الميزانية تحت السيطرة، وزيادة أسعار الفائدة بالنسبة للشركات والأسر الإسرائيلية، وقد يؤدي التخفيض، ولو مؤقتاً، إلى انخفاض أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب، وتراجع صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية في المستقبل القريب.[17]

كل ذلك يفسّر ما يعيشه الاحتلال من غضب بسبب تتابع خفض تصنيفاته الائتمانية، لأن القلق يتمثل في احتمال تأثر علاقته بالمستثمرين، وإقباله على الاقتراض شبه القياسي لتمويل الحرب، فيما ينجم ما تواجهه بنوكها من تدهور طويل الأمد في الآفاق الاقتصادية وظروف الائتمان، عن انخفاض الإيرادات، وزيادة كبيرة في خسائر الائتمان، وارتفاع المخاطر الجيو-سياسية، التي تُعدّ ذات حجم أكبر وأخطر على اقتصاد الاحتلال.

أما عن تأثير الحرب السلبي على مكانة الشيكل، فمنذ بداية الحرب، سجَّل هبوطاً لأدنى مستوى منذ ثمانية أعوام مقابل الدولار، وانخفض في أحدث التعاملات أكثر من 3% مقابل الدولار إلى 3.9581، وبلغ سعر صرفه 3.93 شواكل لكل دولار واحد، بينما

كسر مستوى 3.95 شواكل في التعاملات المبكرة، وبذلك، يواجه ضربة إضافية، بعدما تعرض في وقت سابق لموجة هبوط تسببت بها خطة الانقلاب القضائي.[18]

وكان واضحاً أن حرب غزة ستؤدي للمزيد من انخفاض قيمة الشيكل، بجانب الكلفة المرتفعة للحرب، مما دفع وزارة المالية و"بنك إسرائيل" للتجنّد لمواجهة ضعفه، ومحاولة الحفاظ على سعر منطقي ضمن نطاق 3.8 شواكل للدولار الواحد، بعد هبوط في بورصة تل أبيب، وتأثر قطاعات التأمين والاستثمار والإنشاءات والبنوك.[19]

يمكن إرجاع تراجع الشيكل لعدة عوامل تجعله يعاني تحت عدة ضربات قاسية:

1. التوترات الجيو–سياسية المستمرة في المنطقة.
2. العدوان المستمر على غزة.
3. تصاعد الصراع مع إيران وحلفائها.
4. هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.
5. اشتعال الجبهة الشمالية مع لبنان.
6. مقاطعة تركيا الاقتصادية.
7. إحالة دولة الاحتلال لمحكمة العدل الدولية.
8. تدهور العلاقات مع واشنطن.
9. تخفيض تصنيفات وكالات التصنيف الدولية للاقتصاد الإسرائيلي.
10. تفاقم حالة عدم اليقين في السوق.
11. اندفاع المستثمرين الأجانب للتوجه نحو الأصول الأكثر أماناً كالدولار واليورو بدل الشيكل.

بالإضافة إلى تقدم، فإن فاتورة الحرب المستمرة على غزة تواصل ضغطها على الموازنة العامة للدولة، بينما لم تعد معدلات الاقتراض تكفي لتغطيتها، مما يستدعي تعديلاً كبيراً في موازنة سنة 2025 في ظلّ هذه الأوضاع، لأن بيانات العجز التي أفصحت عنها وزارة المالية أعلى بكثير من الرقم المعتمد في قانون الموازنة المعدلة للسنة الجارية 2024، حيث وصل العجز في حزيران/ يونيو إلى معدل سنوي قدره 7.6%،

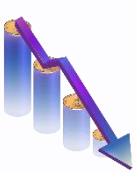

146 مليار شيكل (نحو 39 مليار دولار، بعد أن كان 7.2% في أيار/ مايو، مما يقترب من أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل الحرب بنسبة 2.25%.[20]

وتكشف هذه الأرقام عن ارتفاع العجز التراكمي في الأشهر الأخيرة بنحو 0.4% نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويواصل العجز في ميزانية "الدولة" اتجاهه التصاعدي، ويعد أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالهدف الذي حدَّدته الحكومة وفقاً لأرقام نشرها المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتنبرغ Yali Rothenberg، وترجع الزيادة الرئيسية إلى ارتفاع نفقات الجهاز الأمني والوزارات المدنية بسبب الحرب؛ لكن حتى مع استبعاد نفقات الحرب، فإن الزيادة في النفقات الحكومية تبلغ 9.3%.[21]

تتزامن هذه القراءات المتشائمة مع خفض "بنك إسرائيل المركزي" لتوقعاته الخاصة بالنمو الاقتصادي مع "مستوى مرتفع" من عدم اليقين الجيو–سياسي، وسط توقعات بحرب مطولة مع غزة، وزيادة خطر التصعيد مع لبنان، واستمرارها بكثافة أعلى حتى نهاية 2024، وقد تنتهي بداية 2025.

كل ذلك يؤكد أن الاقتصاد الاسرائيلي يواجه حالة من عدم اليقين الشديد، في ضوء تباطؤ معدل نموه في الربع الثاني من 2024، وفي ضوء ذلك ضعُف الشيكل بـ 1.3% مقابل الدولار، مع تقلبات عالية في ضوء التطورات المختلفة في البيئة الجيو–سياسية.

ثالثاً: انهيار الشركات والمشاريع:

زادت حرب غزة "الطين بِلّة" بشأن تراجع تدفّق الاستثمارات الأجنبية في دولة الاحتلال،[22] لأن كثيراً من المستثمرين اعتقدوا بأن الاستثمار فيها يواجه حالياً الكثير من المخاطر، وقد سجّل قطاع رأس المال الاستثماري فيها تباطؤاً حاداً في إبرام الصفقات منذ اندلا ع الحرب، مما وجّه ضربة لصناعة التقنية فيها. كما استُثمر 325 مليون دولار من إجمالي تمويل المشروعات فيها خلال تشرين الأول/ أكتوبر عبر 120 صفقة بانخفاض عن مليار دولار في 232 صفقة سُجِّلت خلال أيلول/ سبتمبر 2023، وفقاً لبيانات جمعتها "شركة أبحاث السوق المحلية IVC Research Center".[23]

كما تراجعت عملية افتتاح المحال التجارية والأعمال الصغيرة خلال شهور الحرب التسعة مقارنة بما قبلها، وسط توقّع موجة واسعة من إغلاقها مع استمرار العدوان، لأن كثيراً من أصحاب المحال يخدمون بقوات الاحتياط، واضطروا لإغلاق محالهم للحدّ من خسائرهم المالية. وبلغ عدد الأعمال الصغيرة الجديدة التي افتُتحت في الربع الأخير من سنة 2023؛ 21 ألف مشروع، مقارنة بـ 26 ألف مشروع افتُتح في الربع الأخير من سنة 2022.[24]

وفي الوقت ذاته، أوقفت شركات عالمية عدة بعض عملياتها في دولة الاحتلال، أو طلبت من موظفيها العمل من المنزل بعد عملية طوفان الأقصى. ومن هذه الشركات:[25]

- شركة "نستلة Nestle" السويسرية.
- مجموعة "إنديتكس INDITEX" الإسبانية العالمية مالكة العلامة التجارية "زارا ZARA" التي أغلقت كافة متاجرها الـ 84.
- سلسلة متاجر "إتش آند إم H&M" السويدية التي أبلغت عملاءها باحتمال التأخير في مواعيد تسليم البضائع بالنسبة لعمليات الشراء عبر الإنترنت.
- شركة "نيلسن Nielsen" الأمريكية العملاقة للمعلومات والبيانات وقياس السوق، المشهورة بنظام قياس الجمهور "ريتنغ نيلسن" الخاص بمشاهدي التلفزيون.
- محلات "بول أند بير PULL & BEAR"، و"بيرشكا Bershka"، و"ستراديفاريوس Stradivarius"، و"ماسيمو دوتي Massimo Dutti"، و"زارا هوم Zara Home".
- طالبت البنوك "جي بي مورغان تشيس JPMorganChase"، و"غولدمان ساكس Goldman Sachs"، و"مورغن ستانلي Morgan Stanley" المئات من موظفيها العمل من منازلهم.
- شركة "إنتل Intel" لصناعة الرقائق التي أوقفت عملية توسعة بقيمة 25 مليار دولار لمصنعها.
- شركة فوكس Fox للأزياء الخاصة بـ"هاريل فيزل Harrel Vezel" أعلنت أن سلسلة بري آ مانجيه Pret A Manger الدولية، ولديها 40 فرعاً حول العالم، ألغت ترخيص الامتياز في دولة الاحتلال.
- شبكة فوكس السويسرية وجدت في الحرب عذراً للهروب.
- سلسلة مطاعم ماكدونالدز McDonald's السويسرية انسحبت جزئياً.

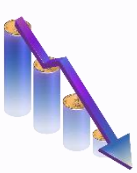

- ألغت شركة النفط الوطنية في أبو ظبي خطتها لشراء 50% من مشروع "نيو ميد NewMed" بالشراكة مع شركة بريتيش بتروليوم British Petroleum BP، مما يشكل ضرراً مباشراً على قطاع الطاقة.

تؤثر كل هذه الخطوات التي قررتها الشركات العالمية سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي، لأنها تُسهم بشكل حاسم في دورته. ووفقاً لأحدث البيانات، تعمل نحو 430 شركة متعددة الجنسيات في دولة الاحتلال، وهي توظف بشكل مباشر 86 ألف عامل، نحو 18% من القوى العاملة في مجال التكنولوجيا الفائقة، وعشرات الآلاف غيرهم من خلال الموردين والمقاولين من الباطن، لكن الحرب الحالية على غزة، والغموض الأمني للمستقبل، وتدهور مكانة دولة الاحتلال في العالم، وعدم الاستقرار الداخلي المستمر فيها، كل هذا يزيد من حساسية الشركات فيما يتعلق بأنشطتها فيها.[26]

تتوافق المحافل الاقتصادية الإسرائيلية على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تقف بسبب حرب غزة على مفترق طرق حاسم، في ظلّ ما تواجهه من سلسلة تحديات غير مسبوقة وتغيرات طارئة عليها غير متوقعة، أهمها نقص الموظفين الذين توجهوا للانخراط في جيش الاحتياط، ومشاكل التدفق والائتمان، وانخفاض الطلب، والصعوبات اللوجيستية مع الموردين والموزعين، والتعامل مع التغيرات التكنولوجية، بالتزامن مع استمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، وقد أثبتت شهور الحرب الطويلة عدم قدرة هذه الشركات الصغيرة والأعمال المتوسطة على التكيف والابتكار، بل إن هذه الأزمة كشفت عن فشلها في اختبار المرونة الذي تعرضت له.[27]

وقد كشف معهد ماكرو للدراسات الاقتصادية الإسرائيلية Macro - The Center for Political Economics أن النتيجة الفورية لحرب غزة تمثلت بإغلاق عشرات الآلاف من الشركات الصغيرة، فعشية الحرب كان هناك قرابة 704 آلاف شركة إسرائيلية نشطة، وذهبت التوقعات لارتفاعها إلى 726 ألف شركة في سنة 2024، لكن الحرب أدت إلى انخفاض عددها، وانهيار بعضها، وتباطؤ وتيرة فتح أعمال جديدة.[28]

هذا يعني التسبّب بضرر فعلي لأكثر من 19 ألف شركة في سنة 2023، و28 ألف شركة في سنة 2024، والنتيجة هي تضرّر وخسارة للاقتصاد الإسرائيلي، في ضوء القتال المتواصل في غزة، وما يسفر عنه من صعوبات متزايدة تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكّل جزءاً كبيراً من إيرادات دولة الاحتلال.[29]

ومع بداية تموز/ يوليو 2024، كشفت شركة المعلومات التجارية كوفاس بي دي آي CofaceBdi، التي توفر معلومات تجارية لإدارة مخاطر الائتمان، وتعمل على تحليل وتصنيف جميع الشركات والمؤسسات في الاقتصاد الإسرائيلي، أن 46 ألف شركة إسرائيلية أغلقت أبوابها منذ اندلا ع الحرب في 2023/10/7، مع توقعات بارتفاع العدد إلى 60 ألف شركة بحلول نهاية سنة 2024، وهذا رقم مرتفع للغاية يشمل العديد من القطاعات، مشيرة إلى أن 77% من هذه الشركات التي تمّ إغلاقها منذ بداية الحرب، وتُشكل 35 ألف شركة، هي شركات صغيرة، وهي الأكثر ضعفاً في الاقتصاد الإسرائيلي. وكشف يوئيل أمير Yoel Amir الرئيس التنفيذي لشركة كوفاس بي دي آي، أن قطاع البناء والتشييد تضرر بنحو 27%، والخدمات بنحو 19%، والصناعة والزراعة بنحو 17%، والتجارة بنحو 12%، والتكنولوجيا الفائقة (الهاي تك High tech) والتقنيات المتقدمة بنحو 11%، والأغذية والمشروبات بنحو 6%.[30]

في النهاية، عندما تغلق الشركات أبوابها، ولا تكون لديها القدرة على سداد ديونها، فهناك ضرر محيطي يلحق بالعملاء والموردين والشركات التي تشكل جزءاً من منظومة عملها، مما يعني أنها تواجه تحديات صعبة للغاية، تتمثل بنقص العمالة، وتراجع المبيعات، وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة، وارتفاع تكاليف التمويل، ومشاكل النقل والخدمات اللوجيستية، ونقص المواد الخام، وعدم إمكانية الوصول للأراضي الزراعية في مناطق الحرب، وعدم توفر العملاء المشاركين في القتال، وصعوبات التدفق، والزيادات في تكاليف الشراء.

وواصلت الثروات هروبها من دولة الاحتلال منذ بدء الحرب، خصوصاً من الشركات الناشئة، حيث يحتمي المستثمرون الإسرائيليون بالخارج، ويؤسسون شركاتهم في الولايات المتحدة وغيرها هرباً من المخاطر، ومن بين 900 شركة جديدة في سنة 2023، اتخذت 80% منها من ولاية ديلاوير الأمريكية مقراً لها، بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الناجم عن الحرب، حيث لم ينخفض

عدد الصفقات فحسب، بل تراجعت المبالغ التي تمّ جمعها فيها، مع أن 57% من استثمارات القطاع الخاص كانت أقل من 100 ألف دولار لكل صفقة، و35% منها أقل من 5 آلاف دولار لكل صفقة.[31]

وتوقّعت إحصائيات أصدرتها في تموز/ يوليو 2024 شركة المعلومات التجارية "كوفاس بي دي آي"، أن تغلق 60 ألف شركة إسرائيلية، بسبب ارتفاع الفائدة وكلفة التمويل، ونقص القوى العاملة، والانخفاض الحاد في حجم الأعمال والعمليات، وتعطل الخدمات اللوجيستية والإمدادات، وعدم كفاية المساعدة الحكومية، ويدور الحديث عن شركات صغيرة تضم خمسة موظفين، وهي الأكثر ضعفاً في الاقتصاد، ولديها احتياجات تمويلية أكثر إلحاحاً في الوقت الذي تضررت فيه عملياتها بشدة، وتجد صعوبة في جمع الأموال.[32]

وتسارعت وتيرة خروج المستثمرين من الصناديق المتداولة في البورصة التي تتبع الأسهم الإسرائيلية بعد الانخفاض الحاد بأسعار الأسهم وسط اتّساع الحرب، وانتقال التوترات لجبهات أخرى، ومنها صندوق "آي شيرز إم إس سي آي إسرائيل iShares MSCI Israel" الذي تبلغ أصوله 111.62 مليون دولار، وقال رئيس أسهم الأسواق الناشئة في "ألاينس بيرنستين Alliance Bernstein (AB)" سامي سوزوكي Sammy Suzuki إن "السوق لا تحب عدم اليقين، والواضح أن هناك الكثير من عدم اليقين حالياً".[33]

تكشف الترجمة العملية لهذه الأرقام أن حرب غزة تسببت بهزة أرضية للشركات والأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأغرقتها بمزيد من الديون والقروض، وصولاً للإغلاق، مع أنها تشكل 99% من جميع الشركات الإسرائيلية، ومسؤولة عما لا يقل عن 60% من الوظائف في الدورة الاقتصادية برمّتها، و62% من الناتج المحلي الإجمالي، وعشرات الآلاف من الأسر التي تكسب عيشها منها، مما يجعل إسهاماتها ملحوظة وملموسة. ومنذ اندلاع الحرب، تواجه هذه الشركات والأعمال انخفاضاً بنسبة 50% في نشاطها الاقتصادي، واضطر بعضها للإغلاق، أو تعطيل جزء من أعمالها، فيما تكافح الكثير منها كل يوم من أجل البقاء منذ تسعة أشهر.

ووجدت دراسة أجرتها شركة "هشاب Hashab" بين 1,635 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم، أن عجزها قفز بنسبة 20% منذ الربع الأخير من 2023 إلى الربع الأول من 2024، حتى بلغ متوسط عجزها إلى 331,250 شيكل (نحو 88 ألف دولار) في نيسان/ أبريل 2024 لكل شركة مقارنة بعجز

قدره 275,660 شيكل (نحو 73 ألف دولار) عشية الحرب، مما يشكل فارقاً فلكياً بالنسبة لها، ويثير القلق الإسرائيلي.[34]

رابعاً: تدهور الظروف المعيشية:

وضعت حرب غزة الظروف المعيشية للإسرائيليين أمام تحديات كبيرة، وأخذت تداعياتها تتكشف في مختلف مناحي حياتهم الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل، من خلال الارتفاع بمؤشر الأسعار للمستهلك ومعدلات البطالة والفقر، وسط التراجع في الناتج الإجمالي.

وتجلّت تأثيرات حرب غزة على المستهلك الإسرائيلي بانخفاض إنفاقه الخاص بنسبة 0.7%، كما انخفضت واردات السلع والخدمات بنسبة 6.9%، وصادرات السلع والخدمات بنسبة 1.1%، فيما ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك بنحو 12% من السلة الاستهلاكية، التي تتأثر بالتغيرات في توفر المواد الخام والسلع ومكون العمالة وبالتغيرات في تقنيات الإنتاج، وذلك لسنة 2023.[35]

وبحسب "تقرير الفقر البديل" الذي نشرته منظمة "لاتيت Latet" الإسرائيلية في 2023/12/19، فإن 81.8% ممن يتلقون مساعدات يرزحون تحت الديون؛ كما يعاني 85.1% من نقص في الطاقة؛ ويعاني 79.3% من مرض مزمن؛ و81.6% من المسنين الذين يتلقون مساعدات يعيشون في فقر، ويعاني 31.5% من انعدام أمن غذائي شديد.[36]

وتراجع دخل 20% من الإسرائيليين بشكل كبير منذ بداية حرب غزة، وأقر 85% ممن يعيشون في فقر بوجود صعوبة في ضمان إمدادات الماء الساخن أو الكهرباء اللازمة لتشغيل أجهزتهم المنزلية، مع وجود 710 آلاف أسرة تعيش حالة من انعدام الأمن الغذائي، نصفهم يعانون انعداماً حاداً، من خلال الاضطراب في أنماط الأكل، وانخفاض كمية الطعام بسبب الصعوبات الاقتصادية.[37]

كما عانت 37.7% من العائلات الإسرائيلية ذات متوسط الدخل الشهري من حجز على حساباتها في البنك، وقطع التيار الكهربائي عن منازلهم، أو تلقوا تحذيراً بقطعه، واضطرت 45.4% أحياناً من

العائلات للاختيار بين تسديد فاتورة الكهرباء وشراء منتجات أساسية، وأن 50.9% ممن يتلقون مساعدات قلّصوا أو تخلّوا عن وجبات طعام بسبب نقص المال، وأنّ 38.3% اضطروا للتنازل عن بدائل الحليب لأطفالهم، أو تقليص الكمية التي ينصح بها بسبب وضعهم الاقتصادي.[38]

وقال 62.1% إن وضعهم الاقتصادي ساء في السنة الأخيرة بعد اندلا ع الحرب، وأفاد 20.8% بأنه يوجد احتمال مرتفع لإخلاء المنزل الذي يسكنون فيه بسبب صعوبة تسديد الإيجار أو قرض الإسكان، وامتنع 66.2% عن إصلاح خلل خطير في منزلهم، ولم يشترِ 73% أدوات دراسية أساسية وكتب تدريس لأولادهم.[39]

وامتنع 85.1% عن إلحاق أبنائهم بدورات وأنشطة إثراء في المدرسة ورحلات، وتنازل 70.4% عن شراء أدوية أو عن علاج ضروري، وارتفع عدد الأسر التي تحتاج للدعم إلى 58.1%، وأفاد 47% أنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف علاج الأسنان، كما تخلى 35% عن زيارة الطبيب، واعترف 31% بعدم قدرتهم على شراء الأدوية اللازمة، مما يكشف أن أعداداً متزايدة من الأسر أصبحت هشّة مالياً، وتفتقر للاستقرار والأمن.[40]

كما تضاءلت موارد المساعدات والتبرعات في ظلّ ارتفاع نسب العائلات المحتاجة، والأسر التي تعيش ضائقة اقتصادية، وهكذا تفاقم وضع عشرات الآلاف منها، بسبب تبعات الحرب، وغلاء المعيشة، والوضع الاقتصادي، وأصبحت آلاف جديدة على حافة الفقر، مرشحة لمزيد من التدهور.[41]

فيما خفّضت الحكومة دعمها المقدم للجمعيات غير الربحية، وقلّصت الميزانيات المخصصة لتعزيز الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والبطالة، وزاد الإسرائيليون من عمليات السحب على المكشوف في حساباتهم المصرفية، وأبلغ 24% أنهم يقومون بذلك باستمرار، واعترف 27% أنهم يهملون الادخار للمستقبل.

ويكشف معطى مهم آخر حجم الانتكاسة المعيشية التي مُني بها الإسرائيليون بسبب استمرار الحرب بعد تسعة أشهر من اندلاعها يتمثل بزيادة استخدامهم لبطاقات الائتمان، وتشير بيانات شركة أس بي آي SBA للخدمات البنكية الآلية أنه في حزيران/ يونيو 2024 سجَّل حجم إنفاقهم الشهري واليومي على هذه البطاقات ارتفاعاً بـ 41.972 مليار شيكل (نحو 11.4 مليار دولار)، بزيادة 2.133 مليار شيكل (نحو 0.6 مليار دولار)، وبنسبة 5.3% مقارنة بالشهر المماثل من سنة 2023، وأن متوسط مبلغ الإنفاق اليومي وصل عتبة 1.4 مليار شيكل (نحو 0.4 مليار دولار)، بزيادة بنسبة 5.7% من الإنفاق على المعاملات المالية عبر الإنترنت مقارنة بالشهر المماثل من سنة 2023، وبلغت 23.948 مليار شيكل (نحو 6.5 مليار دولار)، وسجّل حجم السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك، خلال حزيران/ يونيو 2024 انخفاضاً بنسبة 7.3% مقارنة بالشهر المقابل من 2023، وبلغ 5.426 مليار شيكل (نحو 1.47 مليار دولار).[42]

خامساً: انكماش سوق العمل:

أحدثت الأضرار الاقتصادية الواسعة للحرب انكماشاً في سوق العمل الإسرائيلي، لأن 3% من قوة العمل في الكيان الإسرائيلي مجنّدة في قوات الاحتياط، وفي ظلّ عدم وصول قسم كبير منهم لأعمالهم، فقد عمل ذلك على تراجع قوة الإنتاج، عقب تغيّب 764 ألف موظف وعامل، يشكلون 18% من قوة العمل، مما خفّض النمو الاقتصادي.[43]

وقفزت معدلات البطالة الواسعة النطاق عدة مرات في غضون عشرة أشهر، وهي أعلى نسبة تسجل منذ نيسان/ أبريل 2021، وتواصل الارتفاع مع استمرار حرب غزة، مما يعني دخول سوق العمل في حالة طوارئ، إذ يلاحظ أن الشبان يتدفقون على مكاتب التوظيف والتشغيل للتسجيل للحصول على مخصصات البطالة.[44]

وطالما أن جزءاً كبيراً من العمّال لا يأتون لأعمالهم، فإن ذلك يقلّل إنتاجيتهم، ويزيد من الآثار التضخّمية، ويتسبّب بانخفاض حادّ في قيمة الشيكل، وبالتالي ستنشأ ضغوط جديدة، بدليل أنه مع دخول الحرب شهرها العاشر، ما زالت معدلات البطالة مرتفعة، وتزداد عندما يضاف إليها عدد المستخدمين الذين تمّ إخراجهم لإجازة غير مدفوعة الأجر.

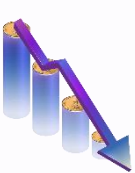

تشمل الأضرار التي لحقت بسوق العمل الإسرائيلي قطاعات مهمة وحيوية جداً مثل الصناعة والتكنولوجيا والطاقة والبنوك والسياحة والطيران والطعام، ومثالاً على تأثر الاقتصاد الإسرائيلي، قطاع التكنولوجيا الذي يشغل 14% من القوى العاملة. وسحب القوى العاملة في هذا القطاع لفترة طويلة سيؤثر في قدرته على الاستمرار من ناحية، ومن ناحية ثانية سيقلل من جاذبية المستثمرين الأجانب فيه. وكان قطاع التكنولوجيا في "إسرائيل" قد جذب خلال سنة 2023 استثمارات من صناديق سيادية بنحو 5.5 مليارات دولار.[45]

جانب آخر من تضرر سوق العمل الإسرائيلي تمثل بأن 70 ألف طالب جامعي من جنود الاحتياط، وجرى تأجيل افتتاح السنة الدراسية ثلاث مرّات، وحذّر رؤساء الجامعات التي ما زالت مغلقة، أنه إذا لم يتم استئناف الدراسة خلال أسابيع معدودة، فسيضطرون لإلغاء العام الدراسي، مع أن خسارة السنة التعليمية لها آثار دراماتيكية على الاقتصاد، لأنه سيعطّل دخول عشرات آلاف الخريجين المؤهلين لأسواق العمل، ويتسبّب بنقص أكبر في أعداد الأطباء والمهندسين والفنيين والمهنيين.[46]

إن ما فقده سوق العمل الإسرائيلي مقارنة بما كان عليه الوضع قبل بدء الحرب، يعكس الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، ونتيجة لذلك دخلت العديد من القطاعات الاقتصادية في حالة من الجمود بسبب نقص الأيدي العاملة، بالإضافة إلى تراجع جودة المنتجات وارتفاع الأسعار، خصوصاً المطاعم والفنادق والبناء والزراعة والمصانع بمختلف تخصصاتها، حتى باتت خسائر توقف الأعمال نتيجة نقص الأيدي العاملة مقلقة لجميع الإسرائيليين، لأن غيابهم شكّل ضغطاً على أعمال الصناعات التحويلية والقطاع الخاص.[47]

سادساً: معاناة قطاع البناء:

منذ بداية الحرب، تعاني شركات البناء والعقارات في جنوب "إسرائيل" من انقطاع المدخولات جراء توقف عمل العديد من ورش البناء، وعدم إبرام صفقات جديدة لبيع شقق سكنية، وسط مخاوف من انهيار الشركات العقارية، وخطر على أموال المشترين،[48] عقب اتساع رقعة الشعور بعدم الأمان، وكساد معنويات المستهلكين، وتقليص الاستهلاك الخاص، الذي يتأثر بانخفاض دخل الأسرة.

وقد أكّد تقرير لـ"بنك إسرائيل" في آذار/ مارس 2024، أن صناعة البناء شهدت انتكاسة كبيرة بسبب النقص الحاد والمستمر في عمّال البناء بشكل رئيسي، حيث أدى ذلك إلى خسارة في الناتج المحلي السنوي بأكثر من 25 مليار شيكل (نحو 7 مليارات دولار) وذلك فقط في الربع الأخير من سنة 2023، مما قد يصل إلى 1.35% من الناتج المحلي الإجمالي، لأن صناعة البناء تستهلك مواد أولية ومنتجات وسيطة من صناعات كثيرة، لذا فإن انخفاض نشاطها قد يضرّ بالدورة الاقتصادية عموماً، وقد يتضرر سوق الإسكان لفترة طويلة من الزمن، مع العلم أنه في الأسابيع الأولى من الحرب تمّ إغلاق مواقع البناء وفقاً لتعليمات قيادة الجبهة الداخلية والسلطات المحلية، وفي نهاية سنة 2023 كان نحو 28% من مواقع البناء السكنية ما تزال مغلقة، فيما حصل انخفاض لافت في بيع الشقق الجديدة، كما حصل ارتفاع كبير في الأضرار التي لحقت بدخل الشركات الريادية في قطاع البناء.[49]

وعقب استدعاء أكثر من 300 ألف جندي لقوات الاحتياط، وفقدان القوى العاملة، وتصاعد قيمة الأضرار المباشرة للمصالح التجارية، عاش فرع البناء حالة من الشلل شبه التام، إذ تقدر خسائره الأسبوعية بـ 644 مليون دولار، مع تعطل 14 ألف ورشة بناء، 4 آلاف منها فقط تعمل بنشاط جزئي، كما تدهورت مبيعات العقارات السكنية، وسط إقبال ضعيف على المدن الواقعة ضمن نطاق صواريخ المقاومة، خصوصاً عسقلان وأسدود ومستوطنات غلاف غزة.[50]

وقد أصبح العمل في هذا القطاع مع بدء الحرب أشبه بـ"فخ" محكم، على أقل تقدير، لأن العاملين فيه يديرون أعمالاً دون أيّ قدرة على التخطيط أو الاستجابة للمخاطر التي أوجدتها الحرب، مما يعني أنَّه على وشك الانهيار؛ وهناك المئات من المقاولين على وشك الإبلاغ عن إعسارهم المالي، أو في طور الإبلاغ عنه، وهذه أزمة غير مسبوقة، لا تهدد البناء فحسب، بل الاقتصاد الإسرائيلي بأكمله.

وبالفعل، صار ممكناً اليوم قياس الانخفاض في إيرادات الدولة من قطاع البناء بعشرات المليارات، وإذا لم تتوقف الحرب وتبعاتها، فإنَّ الأضرار الاقتصادية ستصل أبعاداً هائلة، إلى حدّ إفلاس العديد من الشركات، وانهيار الصناعة بأكملها.

مع العلم أنه منذ اندلا ع حرب غزة، لم يكن لدى المقاولين أيّ عمّال تقريباً؛ وجزء كبير من المعدات العسكرية الميكانيكية والهندسية أُخِذَت لصالح القتال، مما يجعل هذا القطاع في واحدة من أكثر الفترات الصعبة في تاريخه، بل لعلها الأصعب التي مرّ بها، والنتيجة أن هذا القطاع شارف على الانهيار.[51]

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع البناء والبنية التحتية لا يعدّ صناعة قائمة بمفردها، بل هي الأساس الذي يتحرك عليه الاقتصاد الإسرائيلي بأكمله، فمن دون الطرق والجسور، لا توجد وسائل نقل، ومن دون المدارس ورياض الأطفال، لا يوجد تعليم، ومن دون مستشفيات وعيادات، لا توجد صحة، ومن دون بنية تحتية لدعم الإسكان، لا توجد إقامة، مما يكشف عن خطورة النزيف الذي تعانيه هذه الصناعة منذ اندلا ع حرب غزة.

وقد بدت الآثار واضحة على هذا القطاع عقب إفراغه من العاملين بسبب استدعاء جيش الاحتياط، وغياب العمال الفلسطينيين، ورحيل العمال الأجانب، وسط خشية من عدم قدرته على الصمود، وبالتالي عجزه عن تلبية احتياجات الدولة، وإعادة إعمار المناطق المتضررة بعد انتهاء الحرب، لأن ما يحدث على أرض الواقع يمكن رؤيته في البيانات المالية لعدد غير قليل من شركات البناء الريادية، وانهيار العشرات من شركات المقاولات الصغيرة، وتعرّض الكثير من المؤسسات لخطر الإفلاس، بعد تعرّضها لصعوبات مالية.

سابعاً: تضرّر قطاع الزراعة:

أثّرت حرب غزة بشدة على الزراعة، إذ تعد دولة الاحتلال سابع أكبر مصدّر للفواكه الاستوائية في العالم، لكن ارتفاع تكلفة زراعة الفواكه والخضراوات، والحاجة لاستيراد بعض

مكونات الطعام الأساسية مثل الطماطم، أدى لتقليص أرباح الشركات الإسرائيلية، حيث تضاعفت أسعارها بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف، وانخفض الطلب على فعاليات تقديم الطعام بشدة، مع انخفاض الإنفاق الاستهلاكي في أشهر الحرب.

وبلغت خسائر قطاع الزراعة نحو ملياري شيكل (540 مليون دولار) شهرياً، علماً بأن 75% من السلة الغذائية في دولة الاحتلال مصدرها الزراعة في مستوطنات "غلاف غزة" التي تضم أكثر من 1,200 مزرعة، وتشكّل 30% من الأراضي المخصصة لزراعة الخضروات، وتُعرف باسم "رقعة الخضار"، وتحتوي على مزارع للدواجن والماشية ومزارع للأسماك.[52]

وتسبّب إخلاء المستوطنات بخسائر فادحة حالت دون مدّ الأسواق بغالبية المنتجات الغذائية، وخسرت الغلّة الزراعية بنسبة 80% من إنتاج الحليب والبيض، وعقب مغادرة عشرات آلاف العمال لأعمالهم لأسباب شتى بينها استدعاؤهم لجيش الاحتياط، فإن المزارعين يواجهون أضراراً مباشرة وغير مباشرة.[53]

وفور اندلا ع الحرب، منعت حكومة الاحتلال دخول آلاف العمال الفلسطينيين، الذين يشكلون عنصراً أساسياً في القوى العاملة الزراعية، ومع بداية فصل الشتاء، عانى المزارعون الإسرائيليون من أزمة القوى العاملة، بعد أن فقد القطاع الزراعي أكثر من ثلث قوته العاملة الأجنبية، مما دفع أرباب العمل لاستيراد آلاف العمال الأجانب من الهند وملاوي وسريلانكا في الأسابيع الأولى من الحرب.[54]

وبعد أن تسببت الحرب بمغادرة 80% و90% من العمال الأجانب في الزراعة، فلم يتم حصاد الخضروات، ولم تتم غرس أيّ بذور جديدة تقريباً، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتأثيرها على زيادة أسعارها السلع في الأسواق، ولم يعد الأمر مقتصراً على السلع الغذائية المصنعة، بل الخضروات الطازجة التي تشهد الأسواق نقصاً فيها بفعل نقص العمالة الزراعية، وارتفاع تكاليف النقل.

كما تواصل النقص في إنتاج المحاصيل الزراعية في المحال والأسواق الإسرائيلية، وسادت حالة من الترقب والقلق، وفيما يواجه المزارعون في مستوطنات غلاف غزة والنقب الغربي أضراراً مباشرة بسبب الحرب، فإن نظراءهم ممن تقع حقولهم وبساتينهم في الجليل الأعلى يعانون أيضاً بفعل النقص في إنتاج المحاصيل الزراعية في المحال والأسواق.

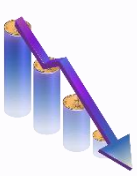

تقدر الخسائر المباشرة لهذا الموسم الزراعي (تشرين الثاني/ نوفمبر 2023) بمئات ملايين الدولارات، كون الحرب اندلعت مع بدء فترة قطف وجني المحاصيل الزراعية في الخريف،[55] وشعر الإسرائيليون بالنقص في بعض الخضار، خصوصاً الطماطم، التي كانت تستورد من تركيا بآلاف الأطنان، لكن قرار تركيا بتجميد العلاقات التجارية مع الاحتلال دفع العديد من تجار التجزئة، ومن بينهم كبرى شبكات التسوق الإسرائيلية، للإعلان عن توقفهم عن استيراد منتجاتها.

ثامناً: تراجع إنتاج الغاز:

تتركّز مصادر الإنتاج لدى دولة الاحتلال من الغاز من حقول: ليفياثان Leviathan (11.4 مليار م^3) وتمار Tamar (10.2 مليار م^3) وكاريش Karish (0.3 مليار م^3)، وزاد الاستهلاك المحلي إلى 12.7 مليار م^3، وبلغ إجمالي إنتاجه معدلاً قياسياً في 2023 ليصل 21.9 مليار م^3.[56]

وفور اندلاع الحرب على غزة، بدأت تتكشف تبعاتها السلبية على هذا القطاع الاقتصادي الحيوي لدى الاحتلال، حيث علّقت شركة "شيفرون Chevron" الأمريكية صادراتها عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط تحت سطح البحر، الممتدّ من عسقلان إلى مصر، مما كبّد الاحتلال مئات ملايين الدولارات أسبوعياً، ورفع سعر برميل النفط عالمياً بخمس دولارات، ويتوقع أن يؤدي ذلك لانخفاض صادرات الغاز الإسرائيلية نحو مصر والأردن، وزيادة الضغط على سوق الغاز العالمي، مما سيرفع أسعار الطاقة.

هذا يعني أن الحرب عرّضت استثمارات الاحتلال في الغاز للخطر، ووجهت ضربة قوية لطموحاته بأن يصبح مركزاً لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا وأماكن أخرى، حيث تغطي حقوله قبالة سواحل فلسطين المحتلة 70% من إنتاج الكهرباء واحتياجات الطاقة.[57]

وأثارت الحرب على غزة التساؤلات وإمكانية تمددها إلى لبنان، حول مصير العديد من الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة والغاز الإسرائيلي التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، ويشارك فيها عدد غير قليل من المستثمرين الأجانب، مما يعني أن قطاع الطاقة يواجه تحديات بشأن التعامل مع انتظام تزويد الغاز والمياه إلى السوق الإسرائيلي.[58]

في الوقت ذاته، فهناك قلق إسرائيلي من إمكانية أن يؤدي استمرار حرب غزة، واندلا ع أخرى في الشمال مع لبنان إلى تفاقم أزمة الطاقة، وصولاً لأسواق الطاقة العالمية، لأن هذه الحرب من شأنها أن تؤثر بشكل رئيسي على إمدادات الغاز في المنطقة، وأسعاره، وعلى طموحات الاحتلال في مجال الطاقة.

ويعود القلق الإسرائيلي إلى أن قدرة حماس وحزب الله على استهداف منصات الغاز ستترك تأثيراتها السلبية على العقود الآجلة للتصدير، وقفز أسعاره إلى نسب غير مسبوقة، مما يعكس حالة عدم اليقين، والخوف من احتدام الصراع، لأن مثل هذه الحرب قد يتبعها قيام إيران وحلفائها بإغلاق المضائق البحرية في المنطقة مثل هرمز وباب المندب، وهي تمثل عنق الزجاجة الذي يمر عبرها ما يقرب من ثلث تجارة النفط البحرية، مما سيؤدي لتفاقم الوضع، وتكبيد الاحتلال وحلفائها خسائر فادحة، وستؤدي بجانب ارتفاع أسعار النفط، إلى تعطيل وسائل النقل، ودخول المضائق الحيوية إلى حيّز الصراع.

كما أن اندلا ع مثل هذه الحرب من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بسبب إعلان الاحتلال وقف إنتاج الغاز من بعض حقوله ذات الإنتاج الكبير التي تقع ضمن مدى صواريخ حماس في غزة وحزب الله في لبنان.[59]

وطالما استمرت الحرب على غزة، فإن ذلك سيؤدي لتأخير أو إلغاء الاستثمارات الأجنبية في سوق الطاقة، مما يكشف عن واحدة من نقاط الضعف التي ظهرت في اقتصاد الطاقة الإسرائيلي نتيجة الحرب.

وقدَّرت شركة "بي دي أو إسرائيل" للمحاسبة والاستشارات في تقرير لها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 الخسائر الاقتصادية لإغلاق حقل تمار بـ 800 مليون شيكل (201 مليون دولار) شهرياً، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 35% في إنتاج الغاز الأسبوعي، وانخفاض الصادرات الإسرائيلية من الغاز بنسبة 70%، وفي حالة تصعيد الحرب فسيؤدي ذلك إلى المزيد من التخفيض في الإنتاج، وستزيد التكلفة الاقتصادية بشكل كبير لأنها ستتطلب من الاحتلال ليس فقط خفض الصادرات، ولكن أيضاً تحويل توليد الكهرباء المحلي إلى الفحم والديزل المكلفين بدلاً من الغاز.[60]

تاسعاً: أزمة قطاع التكنولوجيا:

تعد التكنولوجيا الفائقة قاطرة اقتصاد الاحتلال، لأن 40% من معدل نموّه بين 2017 و2023 كان مدفوعاً بشركاتها، لكن حرب غزة أثّرت بشكل كبير عليها نظراً لفرض حالة الطوارئ، واستدعاء أكثر من 300 ألف من الاحتياط، ممن يمثلون 15% من موظفي شركاتها، ومن المتوقع أن يُمنى هذا القطاع بالضربة الأكبر من حيث توقف أعماله وتضررها.[61]

اتَّضحت تجليات الأزمة الحادّة في قطاع التكنولوجيا الذي يشكّل 18.1% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي ليصبح أكبر مُسهم فيه، بعدد 401,900 موظفاً، وتضاعف إنتاجه إلى 290 مليار شيكل

(78.6 مليار دولار)، ومثّلت صادراته الفائقة 48.3% من إجمالي الصادرات في 2022، بما قيمته 71 مليار دولار، ومنذ بدء الحرب، بدأت شركات التكنولوجيا تواجه أزمة اقتصادية؛ تمثلت بتراجع استثماراتها بنسبة 50%.[62]

ويدفع الإسرائيليون العاملون في القطاع التكنولوجي ربع الضرائب المباشرة التي تفرضها الحكومة، ويمثلون 12% من القوة العاملة، وهي أكبر نسبة في العالم، لكنهم يشكلون نسبة غير متناسبة تبلغ 15% من جنود الاحتياط الذين يتم استدعاؤهم للخدمة، مما يعني أن القوى العاملة التي يبلغ قوامها 400 ألف فرداً فقدت 60 ألفاً، وبالتالي فإن مصير الاقتصاد يعتمد على عودة العمال من ساحة المعركة إلى حواسيبهم المحمولة.

وأظهرت بيانات أولية أن شركات التكنولوجيا جمعت 1.5 مليار دولار في الربع الأخير من 2023، بانخفاض قدره 15% عن الربع الثالث، وهو أدنى مستوى منذ 5 سنوات، مما يشير لتأثرها من الحرب، كما انخفض جمع الأموال للاستثمار فيها إلى 7 مليارات دولار في سنة 2023 مقابل 16 ملياراً سنة 2022.[63]

لم تُخفِ دولة الاحتلال قلقها من تسريح شركات التكنولوجيا لموظفيها العاملين لديها، فيما يتراجع دخلها من الضرائب، حيث تنوي شركة "جوجل Google" تسريح نحو 30 ألفاً من موظفيها، بينما أعلن مصرف "وان زيرو one zero" الرقمي أنه سيسرّح 10% من موظفيه البالغ عددهم 400 في "إسرائيل"، وتنوي شركات أخرى تسريح موظفين مع الأزمات المالية التي تمر بها وتراجع الإيرادات، وتستعد شركة "الفابيت Alphabet"، الشركة الأم المالكة لجوجل، لجولة واسعة النطاق لتسريح عشرات آلاف العمال، مع التركيز على قسم الإعلان والتسويق، حيث يعمل لديها 2,000 موظف.[64] وتسبب استدعاء مئات آلاف جنود الاحتياط في خسارة عدد منهم لوظائفهم، وإلى خسائر لحقت بشركات جنود آخرين وصلت حدّ بيعها مع تراكم الديون.

ويمكن سرد مؤشرات الأزمة الصعبة للتكنولوجيا الإسرائيلية بسبب حرب غزة في: تراجع الاستثمارات، وتسريح العمال، وتضرّر وانهيار الشركات الناشئة سريعة النمو، وارتفاع التضخم، وصعوبة تأسيس شركات جديدة، وعقبات جمع الأموال، والتراجع الحاد في عدد المستثمرين إلى 61 في سنة 2023 مقارنة مع 251 في سنة 2022 بانخفاض يزيد على 75%.[65]

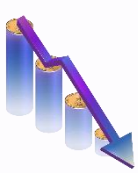

وفي سنة 2021 جمعت الشركات الناشئة الإسرائيلية 27 مليار دولار وفقاً لهيئة الابتكار الإسرائيلية Israel Innovation Authority (وكالة حكومية)، وفي ظلّ الحرب الحالية فإن التحدي الكبير هو استمرار تدفق الاستثمارات في شركات التقنية الإسرائيلية، وهنا نجد تأثيراً مباشراً للحرب إذ إن أكثر من 40% من هذه الشركات لديها اتفاقات استثمارية تأخرت أو ألغيت، و10% فقط تمكنت من عقد اجتماعات مع المستثمرين. وفي استطلاع أجراه معهد "سياسات الأمة الناشئة"، وشمل 507 شركات تقنية إسرائيلية متقدمة، أبلغ أكثر من 70% من أصل 507 شركات تكنولوجية إسرائيلية، تأجيل أو إلغاء طلباتها ومشروعاتها المهمة.[66]

مع العلم أن القراءة الإسرائيلية عن تأثيرات حرب غزة على سوق الهايتك والتكنولوجيا تتحدث عن أن نصف شركاتها ستواجه صعوبات في سنة 2024، من حيث مسائل التوظيف، وتردد المستثمرين، لا سيّما غير الإسرائيليين، وعدم قدرتها على الاعتماد على قوتها الذاتية، واحتياطياتها لعدة أشهر قادمة.

وقد كشف مسح أجرته منصة أبحاث ستارتأب سنابشوت Startup Snapshot بالتعاون مع شركة ديلويت كاتاليست Deloitte Catalyst، وبرنامج زيل Zell لريادة الأعمال بجامعة رايخمان Reichman University، ومختبر فينسك FinSec للابتكار المالي السيبراني، في شباط/ فبراير 2024، لعينة عشوائية من المستثمرين الإسرائيليين والأجانب في قطاع التكنولوجيا الفائقة، عند سؤالهم عن آثار الحرب على استثماراتهم، أجاب نحو 80% أن "قرار وكالة موديز بخفض التصنيف الائتماني لإسرائيل لن يغير خططهم للاستثمار في الشركات الناشئة المحلية في سنة 2024، لكنه يوجِد حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل النظام البيئي الإسرائيلي". وأشارت يائيل بنيامين Yael Benjamin، مؤسسة ومديرة شركة ستارتأب سنابشوت Startup Snapshot، إلى أن "هناك ارتباك وخلاف حول ما إذا كانت التكنولوجيا الفائقة ستتأثر أكثر أو أقل من الصناعات الأخرى". وفيما يتعلق بإجراءات تقليل المخاطر، بسبب عدم اليقين بشأن موعد انتهاء الحرب، أوصى 17% فقط من المستثمرين بتوظيف عمال من الخارج، واعتقد 13% فقط أن الشركات

الناشئة الإسرائيلية يجب أن تسجل كشركة أمريكية، وأوصت نسبة ضئيلة (2%) الشركات الناشئة بتحويل أموالها خارج دولة الاحتلال، بسبب تراجع ثقتهم في مرونتها، وزيادة المخاطر التأمينية العالية الكامنة في الاستثمار التكنولوجي.[67]

عاشراً: توقف الشحن البحري:

واجه الاقتصاد الإسرائيلي أزمة جديدة بعد تواصل تهديد الحوثيين في اليمن باستهداف كافة السفن الإسرائيلية، أو التي ترفع علمها، أو تعمل معها، أو تتجه إليها، مما أثَّر على تجارتها الخارجية مع دول الشرق في قارة آسيا، حيث ارتفعت تكاليف تأمين النقل، مما انعكس سلباً على كثير من المنتجات، وارتفعت أسعار تأمين النقل البحري للسيارات مع تجنب السفن لميناء أسدود جنوباً،[68] والانتقال لميناء حيفا شمالاً، خوفاً من صواريخ المقاومة.

ومع ظهور هذا الخطر الجديد في مضيق باب المندب، اتَّسعت دائرة القلق بشأن تأثيرات الحرب على اقتصاد الاحتلال. وأعلن الرئيس التنفيذي لميناء إيلات Eilat جدعون غولبر Gideon Golber في 2024/7/20، أنّ العمل في الميناء توقف كلياً لعجز السفن عن الوصول إليه بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، استكمالاً لإغلاقه منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 بسبب الأزمة المستمرة في البحر، وانتقلت نشاطاته إلى ميناءَي أسدود وحيفا، وتمّ تسريح عدد كبير من العمال، وأكد أن حجم خسائر الميناء بلغ 50 مليون شيكل (قرابة 14 مليون دولار)، قابلة للزيادة.[69]

فيما أصدر رئيس مجلس إدارة ومالك ميناء إيلات، آفي هورميرو Avi Hormero، في 2024/7/17، رسالة تحذير لوزيرة المواصلات ميري ريجيف Miri Regev يطلب فيها تدخل الحكومة لإنقاذ الميناء

مالياً، بسبب توقف حركة الملاحة فيه، وأكد أن الميناء يعاني من "وضع حرج" بسبب تبعات حرب غزة وهجمات الحوثيين على البحر الأحمر، في ظلّ إغلاق الممر الملاحي في باب المندب.[70]

وعلى مدار العقود الماضية، كان ميناء إيلات مركزاً لحركة التجارة الصادرة والواردة من وإلى دولة الاحتلال، خصوصاً مع دول آسيا وإفريقيا، وكان مركزاً تزداد أهميته لبعده عن التوترات الجيوسياسية، وفي العامين اللذين سبقا اندلاع الحرب على غزة، كان ميناء إيلات بمثابة بوابة السيارات الواردة للسوق الإسرائيلية.

وفيما بلغت قيمة واردات الاحتلال 108 مليارات دولار في 2022، فقد جاءت النسبة الواردة عبر البحر 73 مليار دولار، 32% منها من آسيا، وبلغت الصادرات نحو 73 مليار دولار، منها 26 مليار دولار عبر البحر، ونحو 16% إلى آسيا، لكن حرب غزة أسفرت عن توقف بشكل شبه كامل لوصول السفن لميناء إيلات، مما أضرّ بسلسلة توريد الاستيراد البحري من أسواق الشرق الذي يبلغ مداه 80 مليار شيكل (نحو 22 مليار دولار) سنوياً، وأسفر عن غلاء المعيشة بـ 700 مليون شيكل (نحو 189 مليون دولار) شهرياً، بسبب تضاعف كلفة النقل، والإضرار بسلسلة التوريد.[71]

لقد عانى الاحتلال من صدمة كبيرة عقب الإضرار بسلسلة توريد النقل البحري، لأن هناك شركات عالمية لم تعد مهتمة بزيارة موانئه، وبات هناك ارتفاع في التكاليف، وربما تأخير بوصول الشحنات إليها، وبالتالي فإن الأضرار التي لحقت باقتصاده كبيرة، وتؤثر على سلسلة التوريد بأكملها لجميع المواد والمواد الخام، وبالطبع على صادراته.

وكلما استمرت الهجمات البحرية في عرض البحر الأحمر، زاد تكدّس السفن في الموانئ الإسرائيلية، بالتزامن مع إغلاق ميناء عسقلان أقرب الموانئ إلى غزة خشية استهدافه بالصواريخ، وفرض ميناء أسدود قيوداً على نقل المواد الخطرة مما أدى لتباطؤ عبور السفن، وهو ما كبّد الاحتلال تكاليف وخيمة عقب إيقاف شركات الشحن العالمية كافة رحلات سفنها لموانئه.

لم يتردد ميناء أسدود في الإعلان عن أن الهجمات في البحر الأحمر على السفن التجارية تمثل تهديداً استراتيجياً لعمله، فبعد أن كانت تعالج فيه 900 ألف حاوية سنوياً، تحمل 21 مليون طن من البضائع، تراجع نشاطه بنسبة 30% بسبب الحرب، حيث يستقبل اليوم 12 إلى 18 قارباً يومياً بدل 30 في الأوقات العادية، مما يرسم صورة قاتمة، لأن الانخفاض في حركة المرور يصل إلى 50%.[72]

كما شكّلت هجمات الحوثيين البحرية مصدر قلق للإسرائيليين، لأنها عبَّرت عن تغيير عميق يتمثل بإبحار القوارب حول إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، وستكون هناك حاجة لنقل إضافي لمدة تصل إلى ثلاثة أسابيع، مع زيادة متصاعدة في الأسعار، وحينها ستراجع شركات التأمين أسعارها في ضوء التوترات البحرية بسبب حرب غزة، وسترتفع الأسعار بشكل كبير، لدرجة أن المستوردين لن يرغبوا بجلب البضائع من آسيا، بل سيشترونها بسعر أعلى من أوروبا.

حادي عشر: انهيار السياحة:

شكّل تزامن اندلاع الحرب على غزة مع فترة الأعياد اليهودية، مناسبة سيئة لارتفاع حجم الخسائر بقطاع السياحة التي تواصل انتكاستها في 2024، بعد أن استقبلت دولة الاحتلال قبل الحرب قرابة 3.01 ملايين سائح، ضخّوا 4.85 مليار دولار في الاقتصاد.

كان لحرب غزة وقع الصدمة على السياحة الإسرائيلية فيما تبقى من 2023 و2024، حيث لم يتحقق توقع ارتفاع عدد السياح إلى مستوى 3.9 مليون للعام، مما أسفر عن تكبّدها لخسائر فادحة مع إلغاء مئات الرحلات، وإلغاء حجوزات فندقية لعشرات الآلاف، وتراجع لعائداتها بقيمة 3.5 مليارات دولار.

جاءت الضربة الاقتصادية محسوسة بشكل قاسٍ في مطار بن جوريون Ben Gurion Airport في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى آذار/ مارس 2024، حيث مرت عبره 38 ألف رحلة دولية، مقارنة بـ 70 ألفاً في الفترة المقابلة من العام 2023/2022. ومع اندلاع الحرب علّقت عشرات شركات الطيران العالمية

عملها في دولة الاحتلال، وألغت مئات الرحلات اليومية للمطار، ولوحظ التراجع الحاد في الحركة والتنقل فيه، وبلغ أعداد الركاب نحو 4.3 ملايين مسافر منذ بداية الحرب، مقابل نحو 10.1 ملايين سنة 2023.[73]

كما علّقت 42 شركة طيران أمريكية وكندية وأوروبية رحلاتها لدولة الاحتلال، وأَجْلَت موظفيها من هناك، وباتت تواجه مستقبلاً محفوفاً بالتحديات والشكوك عقب الحرب، وأعلنت شركة "كاثي باسيفيك Cathay Pacific" للطيران إلغاء جميع رحلاتها بين هونج كونج وتل أبيب على خلفية حرب غزة، بعد قرارات مماثلة اتَّخذتها شركات طيران أخرى، ومن بينها: "فيرجين أتلانتيك Virgin Atlantic"، و"بريتيش إيرواىز British Airways"، والخطوط الجوية الفرنسية "كاي أل أم" Air France-KLM، وشركة "دلتا Delta Air Lines" الأمريكية، و"لوفتهانزا Lufthansa"، و"راين إير Ryanair"، و"يونايتد إيرلاينز United Airlines".

ومع استمرار الحرب على غزة، فَقَدَت المطارات الإسرائيلية نحو ثلاثة أرباع نشاطها في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2023، فبعد أن زادت حركة المسافرين في الأشهر التسعة الأولى من السنة بنسبة 38.5%، تراجعت بعد انطلاق حرب غزة لتسجل أكبر انخفاض عند 78% في تشرين الثاني/ نوفمبر، و71% في كانون الأول/ ديسمبر، الذي سجّل أسوأ أداء خلال سنة 2023، حيث بلغ عدد السياح 53 ألفاً فقط، فيما كانت تستقبل دولة الاحتلال ما يزيد على 300 ألف سائح شهرياً طوال أشهر عدة في وقت سابق من السنة.[74]

وتشكل السياحة نحو 3% من الاقتصاد، وتوظف 200 ألف إسرائيلي بشكل مباشر، بنسبة 3.6% من إجمالي العمالة الإسرائيلية، ونتيجة لما تواجهه صناعة الطيران من أزمة واسعة النطاق، فقد بدأت شركات السياحة بتسريح مئات الموظفين في أعقاب تقليص نطاق عملياتها؛ نتيجة الانخفاض الحاد في عدد شركات الطيران الأجنبية التي تحلّق نحو دولة الاحتلال.

آخر الأرقام التي كشفتها أوساط سياحية إسرائيلية في نيسان/ أبريل 2024، تحدَّثت عن أن 80 ألف سائح فقط وصل دولة الاحتلال في نيسان/ أبريل 2024، وهو انخفاض حادّ مقارنة بنيسان/ أبريل 2023، عندما وصل 355 ألف سائح، والسبب هو الحرب المستمرة في غزة. ومنذ بداية سنة 2024 وحتى نيسان/

أبريل 2024، وصل 288 ألف سائح فقط، مقابل 1.3 مليوناً في الفترة المقابلة من سنة 2023، وتمّ تسجيل متوسط 69.1 ألف سائح شهرياً.[75]

خاتمة:

لا تتوقف كلفة الحرب على غزة عند الأموال المدفوعة نقداً، على فداحتها، بل من المتوقّع أن تشهد دولة الاحتلال ركوداً اقتصادياً، قد يستمر لسنوات، تبعاً لانخفاض الطلب، وهذا ما حدث فعلاً بعد انتفاضة الحجارة 1987، حيث دخل الاقتصاد الإسرائيلي في حالة ركود لم يخرج منها إلا بعد موجات الهجرة الروسية، أمّا انتفاضة الأقصى 2000 فضربت في العمق: بطالة مرتفعة، وانهيار الاستثمارات، وإغلاق عشرات المصالح التجارية الصغيرة، وتراجع السياحة، ونمو سلبي في الناتج المحلي بنسبة 3%، وكذلك الحروب على غزة بين سنتَي 2008–2021.

لقد جاء القلق الإسرائيلي من تبعات الحرب الاقتصادية لأنها شكلت تراكماً فوق أزماته الطاحنة التي يمرّ بها، فقد أدّت إلى خسائر فادحة، وتسببت بحالة من الكساد التجاري في الأسواق، والمحلات والمطاعم التي أصبحت شبه خالية، وصالات الأفراح التي أصبح لا يرتادها إلا أقارب الدرجة الأولى!

الهوامش

[1] أدريان بايلوت، تقدير أولي لوزارة المالية: تكلفة الحرب قد تصل 200 مليار شيكل، موقع صحيفة **كالكاليست**، 2023/11/5، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/rkpclzvqp (باللغة العبرية)

[2] أورن دوري، أخبار سيئة حول الناتج المحلي الإجمالي بسبب حرب غزة، موقع غلوبس، 2024/5/16، في: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001478869 (باللغة العبرية)

[3] يارون يحذر: لن نعطي الحرب شيكاً مفتوحاً، موقع والا، 2024/5/30، في: https://finance.walla.co.il/item/3667622 (باللغة العبرية)

[4] هل يشهد الاقتصاد الإسرائيلي خطراً بسبب حرب غزة، موقع آي سي إي ice، 2024/7/7، في: https://www.ice.co.il/consumerism/news/article/1019478 (باللغة العبرية)

[5] سيفر بلوتسكر، قراءة تحليلية لنتائج حرب غزة على الاقتصاد الاسرائيلي، موقع صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2024/7/5، في: https://www.ynet.co.il/yedioth/article/yokra13988091?utm_source=https://www.ynet.co.il&utm_medium=social&utm_campaign=general_share (باللغة العبرية)

[6] غاد ليئور وروعي روبنشتاين، معطيات إحصائية عن حرب غزة في شهرها السادس، **يديعوت أحرونوت**، 2024/4/7، في: https://www.ynet.co.il/news/article/ry4zdm6j0 (باللغة العبرية)

[7] يوسي زعيرا، الاقتصاد الإسرائيلي خسر الحرب على غزة، موقع تيلم، 2024/3/14، في: https://telem.berl.org.il/9502/ (باللغة العبرية)

[8] تسابي أكشتاين وآخرون، التأثيرات الاقتصادية للحرب على غزة والخطوات الحكومية المطلوبة، موقع جامعة رايخمان، كانون الأول/ ديسمبر 2023، في:
https://www.runi.ac.il/media/hpslmhm3/%D7%94%D7%A9%D7%A4%D7%A2%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94-%D7%A2%D7%9C-%D7%9B%D7%9C%D7%9B%D7%9C%D7%AA-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%95%D7%A6%D7%A2%D7%93%D7%99-%D7%94%D7%9E%D7%93%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%A0%D7%93%D7%A8%D7%A9%D7%99%D7%9D_24-12-2023.pdf (باللغة العبرية)

[9] 300 خبير إسرائيلي في رسالة لنتنياهو وسموتريتش: عودا لرشدكما.. الاقتصاد يمر بوقت صعب، وكالة سما الإخبارية، 2023/10/30، انظر: https://samanews.ps/ar

[10] "يديعوت أحرونوت" تكشف خسائر قياسية لإسرائيل جراء الحرب، موقع الجزيرة.نت، 2024/1/7، في: https://aja.ws/gzmc2e

[11] إيلي مزراحي، استمرار حالة عدم اليقين يضرّ بإمكانية تعافي الاقتصاد الاسرائيلي، **كالكاليست**، 2024/6/13، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/rj379mubr (باللغة العبرية)

[12] عمانوئيل تراختنبيرغ، قراءات في الميزانية العسكرية لحرب غزة، موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، أيار/ مايو 2024، في: https://www.inss.org.il/he/publication/defense-budget/ (باللغة العبرية)

[13] شلومو تايتلباوم، صندوق النقد الدولي يخفّض توقعاته للنمو الإسرائيلي، **يديعوت أحرونوت**، 2024/4/16، في: https://www.ynet.co.il/economy/article/syjkienlr (باللغة العبرية)

[14] موديز تخفض التصنيف الائتماني لإسرائيل وتتوقع ارتفاع أعباء الدين، الجزيرة.نت، 2024/2/10، في: https://aja.ws/kz1gbg

[15] ستاندرد آند بورز تخفض تصنيف إسرائيل، الجزيرة.نت، 2024/4/19، في: https://aja.ws/4t70cx

[16] ليئور كايزر، تغيير توقعات التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى "سلبية"، موقع هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني – كان، 2023/10/25، في: https://www.kan.org.il/content/kan-news/economic/581619/ (باللغة العبرية)

[17] سونيا غورودیسكي، لأول مرة في تاريخ الدولة، انخفاض التصنيف الائتماني، والأفق سلبي، موقع صحيفة **إسرائيل اليوم**، 2024/2/9، في: https://www.israelhayom.co.il/business/article/15242683 (باللغة العبرية)

[18] نوعام ليندمان، الشيكل يضعف مقابل العملات الرئيسية، **كالكاليست**، 2024/6/6، في: https://www.calcalist.co.il/market/article/hyjv2oa4c (باللغة العبرية)

[19] غاد ليئور، الشيكل يهبط أمام الدولار واليورو، **يديعوت أحرونوت**، 2024/5/6، في: https://www.ynet.co.il/economy/article/sj1jjelg0 (باللغة العبرية)

[20] ناتاي توكر، العجز في الاقتصاد الإسرائيلي يواصل ارتفاعه، **ذي ماركر**، 2024/6/8، في: https://www.themarker.com/news/2024-07-08/ty-article/00000190-91cd-d3a3-ad9a-b3df74eb0000 (باللغة العبرية)

[21] أورن دوري، عجز الموازنة الإسرائيلية آخذ في الارتفاع، غلوبس، 2024/7/8، في: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001483732 (باللغة العبرية)

[22] رابطة اتحاد الصناعيين في اسرائيل، تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الاسرائيلي، الربع الأول 2024، موقع صناعات التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل IATI، في: https://iati.co.il/wp-content/uploads/2024/03/%D7%94%D7%A9%D7%A4%D7%A2%D7%AA-%D7%94%D7%97%D7%91%D7%A8%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%A8%D7%91-%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%9E%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%A2%D7%9C-%D7%94%D7%9B%D7%9C%D7%9B%D7%9C%D7%94-%D7%95%D7%94%D7%97%D7%91%D7%A8%D7%94-%D7%91%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-2024-%D7%A1%D7%95%D7%A4%D7%99-IATI-%D7%93%D7%95%D7%97.pdf (باللغة العبرية)

[23] "طوفان الأقصى".. الاستثمار الخارجي بإسرائيل يتراجع وكلفة الاقتراض ترتفع، الجزيرة.نت، 2023/12/14، في: https://aja.ws/p4ywen

[24] يهودا شاروني، في خلفية القتال: الدولة تتخلى عن الشركات الصغيرة، موقع صحيفة **معاريف**، 2023/10/20، في: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-1046196 (باللغة العبرية)

[25] للمزيد انظر: العدوان على غزة يدفع شركات عالمية للإغلاق في إسرائيل، الجزيرة.نت، 2023/10/19، في: https://aja.me/hmmk6b؛ وانظر أيضاً: يهودا شاروني، الشركات العالمية تواصل مقاطعتنا وإغلاق فروعها لدينا، **معاريف**، 2024/6/7، في: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-1105294 (باللغة العبرية)

[26] عوفر غرانوت وأريئيل سوبلمان، حرب غزة تضع جملة تحديات أمام الشركات العالمية في إسرائيل، وتعرض أنشطتها للخطر، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2024/3/17، في:
https://www.inss.org.il/he/publication/global-companies/ (باللغة العبرية)

[27] نسيم بن دافيد، الشركات الصغيرة والأعمال المتوسطة أمام مفترق حرج بسبب حرب غزة، موقع أخبار حيفا كريوت، 2024/7/9، في:https://newshaifakrayot.net/?p=335230 (باللغة العبرية)

[28] ليئا أور، انهيار الشركات الصغيرة يؤدي لأضرار جسيمة للاقتصاد الاسرائيلي، موقع القناة 12، 2024/5/29، في:
https://www.mako.co.il/finances-news/Article-31957de5b385f81027.htm (باللغة العبرية)

[29] إيلا فينريف، انهيار عشرات آلاف الشركات: توقعات متشائمة للاقتصاد الإسرائيلي، غلوبس، 2023/11/2، في:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001461541 (باللغة العبرية)

[30] ماتان فيسرمان، الدولة في انهيار.. الشركات الصغيرة تغلق أبوابها، **معاريف**، 2024/7/10، في:
https://www.maariv.co.il/business/economic/israel/Article-1113976 (باللغة العبرية)

[31] ميتال فايزبيرغ، 80% من الشركات الناشئة الإسرائيلية تم تسجيلها في الولايات المتحدة، غلوبس، 2024/3/7، في:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001473136 (باللغة العبرية)

[32] إغلاق 60 ألف شركة إسرائيلية بسبب حرب غزة، موقع أخبار ويبانغاه، 2024/6/11، في:
https://he.webangah.ir/2024-07-11/news=138920/ (باللغة العبرية)

[33] تسارع خروج المستثمرين من الصناديق بإسرائيل مع تصاعد الصراع في غزة، صحيفة **القدس**، 2023/10/24، في:
https://alquds.com/ar/posts/97825

[34] آساف إبراهام، معاناة الشركات الصغيرة بسبب الحرب على غزة، **كالكاليست**، 2024/4/16، في:
https://www.calcalist.co.il/smbc/article/sjaatcsxr (باللغة العبرية)

[35] الحرب على غزة.. ارتفاع تكلفة المعيشة بإسرائيل، الجزيرة.نت، 2024/2/22، في: https://aja.ws/u89z18

[36] تقرير الفقر البديل 2023، موقع لاتيت، 2023، في:
https://www.latet.org.il/upload/files/170521879265a392e859470447415.pdf (باللغة العبرية)

[37] المرجع نفسه.

[38] المرجع نفسه.

[39] المرجع نفسه.

[40] المرجع نفسه؛ ودفنا نيتسان، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في:
https://www.idi.org.il/articles/51129 (باللغة العبرية)

[41] تقرير الفقر البديل 2023، موقع لاتيت، 2023.

[42] موشيه كوهين، الإسرائيليون يزيدون استخدام بطاقات الائتمان في إنفاقهم المعيشي، **معاريف**، 2024/7/8، في:
https://www.maariv.co.il/business/economic/israel/Article-1113516 (باللغة العبرية)

[43] إسرائيل تخسر نحو 2.4 مليار دولار شهرياً بسبب الحرب على غزة، موقع وكالة سبوتنيك عربي، 2023/11/20، انظر:
https://sarabic.ae

[44] ناتاي توكر، سوق العمل الاسرائيلي يتلقى ضربة قوية، **ذي ماركر**، 2024/5/26، في:
https://www.themarker.com/news/2024-05-26/ty-article/.premium/0000018f-b460-d24f-a5df-fee67a8b0000 (باللغة العبرية)

[45] شاهر الأحمد، كيف أوجعت عملية طوفان الأقصى الاقتصاد الإسرائيلي؟، الجزيرة.نت، 2023/10/23، في:
https://aja.me/3bgktg

[46] جمال زحالقة، هل تؤثّر أزمة الاقتصاد الإسرائيلي على مسار الحرب؟، موقع الجرمق الإخباري، 2024/1/2، انظر:
https://aljarmaq.net؛ وانظر أيضاً: ياعيل أودم، الجامعات الإسرائيلية تعترف: 20–30% من جنود الاحتياط لن ينهوا دراستهم في الوقت المحدد، القناة 12، 2024/2/8، في:
https://www.mako.co.il/news-education/2024_q1/Article-62b0f4282478d81026.htm (باللغة العبرية)

[47] شاي بيرمان، الرئيس التنفيذي لجمعية المطاعم، الأزمة تتصاعد، والأجور ترتفع، **يديعوت أحرونوت**، 2024/3/19، في:
https://www.ynet.co.il/economy/article/ry11wlw8cp (باللغة العبرية)

[48] شلل يصيب قطاعي البناء والتأمين في إسرائيل، الجزيرة.نت، 2023/11/11، في: https://aja.ws/xsnzqk

[49] يوفال نيساني، تصاعد أضرار قطاع البناء في اسرائيل بسبب حرب غزة، ، غلوبس، 2024/3/31، في:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001475151 (باللغة العبرية)

[50] ليران كوسمان، تأثيرات حرب غزة على قطاع البناء، موقع الكنيست، 2023/12/18، في:
https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/e7b3370b-b177-ee11-815f-005056aac6c3/2_e7b3370b-b177-ee11-815f-005056aac6c3_11_20319.pdf (باللغة العبرية)

[51] يوفال نيساني، أكثر من نصف مشاريع البناء مغلقة، غلوبس، 2024/1/16، في:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001467793 (باللغة العبرية)

[52] سيمي سفولتر، "فشل المليارات": الدولة تمنع استقدام العمال والثمار تبقى على الشجرة، **ذي ماركر**، 2024/1/17، في:
https://www.themarker.com/consumer/2024-01-07/ty-article/.premium/0000018c-e457-d765-ab9d-f47ff0dc0000 (باللغة العبرية)

[53] تاليا ليفين، لا توجد خطة مستقبلية.. الدولة أهملت الأمن الغذائي للإسرائيليين، **معاريف**، 2024/3/1، في:
https://www.maariv.co.il/business/economic/israel/Article-1080192 (باللغة العبرية)

[54] يهوشاع يانغ، اسرائيل تضطر لاستيراد العمالة الأجنبية في قطاع الزراعة، موقع زمن إسرائيل، 2024/5/8، في:
https://www.zman.co.il/485066/popup/ (باللغة العبرية)

[55] طوفان الأقصى تكبد الزراعة الإسرائيلية خسائر فادحة، الجزيرة.نت، 2023/11/30، في: https://aja.ws/j3jqyd

[56] أكثر من ملياري شيكل: تحصيل قياسي لعائدات الغاز الطبيعي عام 2023، والا، 2024/2/26، في:
https://finance.walla.co.il/item/3646603 (باللغة العبرية)

[57] تأثيرات حرب السيوف الحديدية على سوق الطاقة والغاز الإسرائيلي، موقع منظمة السلام الأخضر green peace، 2023/12/7، في:
https://www.greenpeace.org/israel/1andhalf/53136/%D7%94%D7%A9%D7%A4%D7%A2%D7%95%D7%AA-%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%AA-%D7%97%D7%A8%D7%91%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%A8%D7%96%D7%9C-%D7%A2%D7%9C-%D7%A9%D7%95%D7%A7-%D7%94%D7%90%D7%A0%D7%A8%D7%92%D7%99/ (باللغة العبرية)

[58] بعد الحرب: هذا هو الضرر الاقتصادي الهائل الذي لحق بمنصات الغاز، آي سي إي ice، 2024/3/19، في: https://www.ice.co.il/realestate/news/article/1005355 (باللغة العبرية)

[59] نوعام مادار، السيناريوهات المستقبلية لمستقبل الغاز في 2024، **يديعوت أحرونوت**، 2024/1/5، في: https://www.ynet.co.il/capital/article/s1s00gafyt (باللغة العبرية)

[60] انظر: صادرات إسرائيل من الغاز تهوي 70% جراء الحرب، الجزيرة.نت، 2023/11/2، في: https://aja.ws/3g8au0؛ وانظر أيضاً: عيدان بنيامين، تراجع معدلات الصادرات الإسرائيلية من الغاز، **ذي ماركر**، 2024/2/26، في: https://www.themarker.com/dynamo/2024-02-26/ty-article/.premium/0000018d-e4ab-d47b-a1af-fefff9b60000 (باللغة العبرية)

[61] عيران بار–تال، تأثير الحرب على قطاع الهايتك الإسرائيلي، موقع قناة الاقتصاد، 2024/7/18، في:
https://calcala-tv.co.il/%D7%A2%D7%9C%D7%95%D7%AA-%D7%94%D7%9E%D7%9C%D7%97%D7%9E%D7%94-%D7%9E%D7%AA%D7%A7%D7%A8%D7%91%D7%AA-%D7%9C%D7%A8%D7%91%D7%A2-%D7%98%D7%A8%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%95%D7%9F-%D7%A9%D7%A7%D7%9C-%D7%99/ (باللغة العبرية)

[62] تسفي إيكشتاين، الحكومة تزعم أننا أمام تبعات مشابهة لوباء كورونا، لكن ذلك غير حقيقي، **كالكاليست**، 2023/11/7، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/sj00dg3lqp (باللغة العبرية)

[63] يهودا شاروني، انخفاض قيمة استثمارات التكنولوجيا الفائقة في 2023، **معاريف**، 2024/1/3، في: https://www.maariv.co.il/business/economic/israel/Article-1064804 (باللغة العبرية)

[64] إسرائيل قلقة من تسريح الشركات موظفيها، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2024/1/10، انظر: https://www.alaraby.co.uk

[65] على وقع حرب غزة.. صناعة التكنولوجيا في إسرائيل تمر بأزمة صعبة، الجزيرة.نت، 2024/3/5، في: https://aja.ws/k4xlcr

[66] طوفان الأقصى يوجه ضربة لقطاع التكنولوجيا في إسرائيل، الجزيرة.نت، 2023/12/3، في: https://aja.ws/85ybge

[67] غاليت حاتان، مواقف المستثمرين الإسرائيليين حول تأثيرات حرب غزة على مشاريعهم التكنولوجية، غلوبس، 2024/2/29، في: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001472420 (باللغة العبرية)

[68] دوبي غدلياهو، مطالبات تعويضات المركبات بسبب الحرب ستكون أعلى بعشرات الآلاف، غلوبس، 2023/11/10، في: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001462172 (باللغة العبرية)

[69] فيليد آربالي، ميناء إيلات يتعرض لضربات متسارعة، **معاريف**، 2024/7/21، في:
https://www.maariv.co.il/business/economic/israel/Article-1118727 (باللغة العبرية)

[70] يوفال سديه، ميناء إيلات في وضع حرج، **كالكاليست**، 2024/7/17، في:
https://www.calcalist.co.il/local_news/article/b1s0p1hoc (باللغة العبرية)

[71] عيدان بنيامين، هجمات الحوثي يكاد يقضي على نشاط ميناء إيلات، ويتحول مشكلة عالمية، **ذي ماركر**، 2023/12/12، في: https://www.themarker.com/dynamo/2023-12-12/ty-article-magazine/.premium/0000018c-5dc7-de43-affd-fdc72fae0000 (باللغة العبرية)

[72] يغآل ماؤور، تحديات الموانئ الإسرائيلية في زمن الحرب، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2023/11/27، في: https://www.inss.org.il/he/publication/ports-war/ (باللغة العبرية)

[73] الحرب وجهت ضربة قوية لحركة الطيران في مطار بن غوريون، آي سي إي ice، 2023/12/7، في:
https://www.ice.co.il/tourism/news/article/991496 (باللغة العبرية)

[74] عمير كورتس، بسبب الحرب انخفض عدد السياح بنسبة 80% في ديسمبر2023، **كالكاليست**، 2024/1/8، في:
https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hji7pek00p (باللغة العبرية)

[75] قطاع السياحة الإسرائيلي يخسر 80% من دخله بسبب الحرب، الجزيرة.نت، 2024/6/30، في:
https://aja.ws/c937pq
وانظر أيضاً: أضرار الحرب المريرة على السياحة، موقع السفر الإسرائيلي، 2024/5/7، في:
https://passportnews.co.il/article/190069 (باللغة العبرية)